رد دولة قطر بشأن مشروع القرار 79/53 المعنون "التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع"

الملخص

لا تزال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تمثل تهديدًا أمنيًا خطيرًا، نظرًا لسهولة تصنيعها، وتنوع وسائل تركيبها، وإمكانية الحصول على عدد من مكوناتها من مواد وسلائف ذات استخدام مزدوج. وقد أسفر استخدامها عن خسائر بشرية ومادية جسيمة في عدد من الدول، فضلًا عما تمثله من خطر مباشر على المدنيين والبنية التحتية والمنشآت الحيوية.

وتزداد خطورة هذا التهديد في ظل تنوع مصادر الحصول على المواد الداخلة في تصنيع هذه الأجهزة، الأمر الذي يستدعي تعزيز الرقابة الوطنية والتعاون الدولي وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات للحد من إساءة استخدام هذه المواد ومنع وصولها إلى الجماعات الإرهابية.

المقدمة

تشير المعطيات إلى تزايد مستوى التهديد الناجم عن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وما يرتبط بها من مخاطر تستهدف المدنيين والبنية التحتية والمنشآت الحيوية.

ومن ثم، تبرز أهمية تطوير الأطر التشريعية والرقابية، وتعزيز التدابير الوقائية، وتكثيف التعاون الدولي لمنع إساءة استخدام المواد ذات الصلة، والحد من تسربها أو توظيفها في الأعمال الإرهابية.

جهود دولة قطر في التصدي للخطر

اتخذت دولة قطر عددًا من الإجراءات التشريعية والتنظيمية والوقائية للتصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والحد من آثارها، ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:

1. وضع إطار قانوني مناسب لضبط ومراقبة المتفجرات، وتنظيم إجراءات ترخيصها ونقلها وتخزينها واستخدامها، ومن أبرز ذلك قانون الأسلحة والذخائر والمتفجرات رقم (14) لسنة 1999 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
2. إعداد مشروعي قانون بشأن الرقابة على السلائف الكيميائية والألعاب النارية.
3. إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون المتفجرات في عام 2014.

4. اتخاذ إجراءات رقابية وأمنية في منافذ الدخول، بما في ذلك تطبيق أنظمة المسح والقياسات الحيوية للوافدين.
5. إصدار القانون رقم (16) لسنة 2013 بشأن الأسلحة الكيميائية، تنفيذًا لالتزامات الدولة بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وبما يعزز الرقابة على المواد الكيميائية المدرجة، وينظم شروط الترخيص بالتعامل معها ونقلها، ويحد من إساءة استخدامها أو تهريبها أو توظيفها في الأعمال الإرهابية.
6. قيام اللجنة الوطنية لشؤون المتفجرات باتخاذ عدد من الإجراءات الداعمة، ومنها تحديث آلية استيراد الأسمدة والمواد ثنائية الاستخدام، وتحديث جداول المتفجرات والمواد ثنائية الاستخدام والمواد الأولية الداخلة في صناعة المتفجرات الملحقة بقانون الأسلحة والذخائر والمتفجرات.

التعاون الإقليمي والدولي

تشارك دولة قطر في الجهود الإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والتصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

وتُعد دولة قطر عضوًا في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) وتشارك في فعالياته ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

كما شاركت الدولة في الفعاليات ذات الصلة ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

وشاركت كذلك في المنتدى الدولي الأول لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، الذي عُقد في أستراليا عام 2015.

التوصيات

في ضوء ما تقدم، ومع توقع استمرار التهديد الناجم عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، توصي دولة قطر بما يلي:

1. تعزيز مجالات التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

2. بناء القدرات الوطنية وتكثيف برامج التدريب المتخصصة في مجالات الكشف والمنع والاستجابة.
3. تعزيز تتبع ومراقبة حركة المواد والسلائف الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج، والحد من تسربها أو إساءة استخدامها.
4. الاستفادة من التقنيات الحديثة، بما في ذلك تقنيات تحليل البيانات متعددة الأنماط، وتقنيات الفحص والكشف المعتمدة، والقياسات الحيوية.
5. الاسترشاد بالمبادئ التقنية الإرشادية الدولية ذات الصلة بإدارة ونقل وتخزين واستخدام المتفجرات وتأمينها ومنع تسربها.

الخلاصة

تؤكد دولة قطر أهمية مشروع القرار المتعلق بالتصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لما يمثله من إطار داعم لتعزيز التعاون الدولي، وبناء القدرات، وتطوير التدابير الوقائية والرقابية ذات الصلة، بما يسهم في الحد من هذا التهديد ومواجهة مخاطره على نحو أكثر فاعلية.